

خلاصة الحكم

اسم المشتكى عليه

ميدان ناصر يحيى امين	غرامة خمسة دناتير والرسوم
سليمان موسى عبدالرحمن	الحبس سنة والغرامة خمسون دينارا والرسوم
ماهر سالم ابو كوش	الحبس سنة والغرامة خمسون دينارا والرسوم
محمد يوسف	الغرامة عشرون دينارا والرسوم
محمد رجب محمود	غرامة خمسة دناتير والرسوم
	واقفلان المحلل
رمضان احمد خبيس	الحبس اسبوعين والرسوم
علي احمد ابراهيم	الحبس سنة والغرامة خمسون دينارا والرسوم
زهير خلف محمد	الحبس شهرا واحدا والرسوم
عثمان عودة الله يوسف	الحبس سنة والغرامة خمسون دينارا والرسوم
ميدان حميد عبدالنعم	الحبس شهرين وغرامة خمسة دناتير والرسوم
علي ميدان الله علي الخطيب	الغرامة عشرون دينارا والرسوم
ابراهيم راتب محمد الخطيب	الحبس شهرين والرسوم محسوبه له مدة التوقيف
خليل محسن سالم	غرامة مائة دينار والرسوم
ابراهيم احمد ميدان الهادي	الحبس ثلاثة اشهر والرسوم
مير محمد مير	غرامة مائة دينار والرسوم
جواد سعيد البيطار	الحبس سنة والغرامة خمسون دينارا والرسوم
يوسف ابراهيم اسحاقيل	الغرامة عشرة دناتير والرسوم
الجندي جميل ميدان الطيف	غرامة رسم الاستقاط ١١ فلس
سليمان سالم مرشد الجبور	الغرامة ثلاثون دينارا والرسوم
خبيس احمد يوسف الكسواني	الغرامة خمسون دينارا والرسوم
لشانت ميدان الخليم نهر صالح	الحبس شهرا والغرامة خمسون دينارا والرسوم
جهد ميدان النور طليب	الغرامة عشرة دناتير والرسوم
مطر يحيى محمد التماسي	الحبس اسبوعا والرسوم
موتسي احمد حسن	حبس اسبوعين والرسوم محسوبه له مدة التوقيف
مواذ محمد سليمان	الحبس سنة والغرامة خمسون دينارا والرسوم



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

مبان : الثلاثاء ٥ محرم سنة ١٤١٢ هـ الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٩١ م. العدد ٣٧٦٧

القرارات

الصفحة

١١٩٥	احداث وسام باسم (ميدالية الحسين للتفوق)
١١٩٦	اضفنه الى جداول المخدرات والمؤثرات العقلية
١١٩٧	تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩١ تعليمات مواعيد الدوام والامتيازات والعطل لكليات المجتمع العامة والخامسة
١١٩٩	تعليمات التخزين والاستثمار في المثلث الجبلي
١٢١١	تعليمات معدلة لتعليمات تسجيل وتجديد ترخيص المركبات

مديرية المطابع العسكرية

هذا عند الاصل

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على الفقرة ١ من المادة ٣٧ من الدستور

نأمر بما هو آت :-

المادة ١ - يحدث وسام باسم ميدالية الحسين للتفوق بقللث الثلاثة التالية :

- الفئة الأولى . وتكون ذهبية .
- الفئة الثانية . وتكون فضية .
- الفئة الثالثة . وتكون برونزية .

مواصفات الميدالية

المادة ٢ - تتكون الميدالية بفئاتها الثلاثة من قطعة معدنية بلوصف التالي :-

١ - الوجه الاول لها : بارضية مصنوعة من المعدن المقرر لفتها مغلفة الشكل ذات ١٦ ست عشرة راوية موسوم عليها صورة لوجه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم، منقوش في اسفلها عبارة « الحسين بن طلال » .

الوجه الثاني لها : بارضية مصنوعة من المعدن المقرر لفتها مغلفة الشكل ذات ١٦ ست عشرة راوية محفور عليها الشعار الرسمي للملكة الأردنية الهاشمية ومنقوش في اسفلها عبارة «ميدالية الحسين للتفوق» .

- حلبة معدنية (حسب فئة الميدالية) مقلدة الشكل يتم ربط الميدالية بها بواسطة حلقة دائرية .
- شريط مصنوع من القماش الحريري بلوان العلم الاردني .
- دبوس صغير مستطيل الشكل يمنع مع كل شريط ويثبت في الجهة العليا الخلفية .
- علبة مغطاة بالجلد ذي اللون الاحمر ومطبوع في وسطها الناج الملكى ضمن اطار ذهبي يحيط بالعلبة ، وارضيتها من الداخل مبطنة بالخيل الاسود وذلك في مكان وضع الميدالية ومجوقة مكان دبوس التعليق (الجهة اليمنى) ومقلدة من الجهة اليسرى بالحزير الابيض .

المادة ٣ - ١ - يمنح جلالة الملك المعظم هذه الميدالية تقديرا للأشخاص الذين قدموا خدمات بارزة واعمالا رائدة في مختلف المجالات وخاصة الثقافية والفنية والاجتماعية والعسكرية ، وللاذين ادوا خدمات جليلة للوطن .

٢ - يجوز منح الميدالية للهيئات والمؤسسات التي ادت خدمات جليلة للوطن .

المادة ٤ - يصدر الديوان الملكي الهاشمي شهادة بمنح هذه الميدالية .

١٩٩١-٧-٦

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
طاهر المصري

وزير
التعليم العالي
الدكتور محمد العموري

وزير الاعلام
ووزير الثقافة
الدكتور خالد الكركي

وزير
الداخلية
جودت السبول

وزير
التربية الاجتماعية
الدكتور عوني البشبي

اضافه الى جداول المخدرات والمؤثرات العقلية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢-٧-١٩٩١ بالاستناد الى احكام المادة ٣٠ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الموافقة على اضافة المواد المبينة بادناه الى جداول المخدرات والمؤثرات العقلية المحقة بلغاتون المشـار اليه .

١ - تضاف الى الجدول الاول من جداول المخدرات والمؤثرات العقلية :

3-methylfentanyl (N-(3-methyl-1-phenethyl-4-piperidyl) propionanilide).

٢ - تضاف الى الجدول الخامس من جداول المؤثرات العقلية المادتين :

DMA [(+)-2,5-dimethoxy - OC-methylphenethylamine]

MMDA (2-methoxy- OC-methyl-4,5-(methylenedioxy).

Phenethylamine.

٣ - تضاف الى الجدول السادس من جداول المؤثرات العقلية المادة :

-METAMFETAMINE RACEMATE (+)-N,OC-dimethylphenethylamine.

مكدا عند الطلب

تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩١م

تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والمعدل لكتليات المجتمع العامة والخاصة صادرة بالاستناد للمادة - الرابعة - من قانون التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والمعدل لكتليات المجتمع لعام ١٩٩١ ويعمل بها من تاريخ صدورها).

المادة ٢ - تخصص الفترة الواقعة بين صباح يوم السبت ٢١-٨-١٩٩١ ومساء يوم الاربعاء ١٨-٩-١٩٩١ لطلبة السنة الثانية لممارسة التدريب العملي في المؤسسات ذات العلاقة بتخصصاتهم.

المادة ٣ - تخصص الفترة الواقعة بين صباح يوم الاثنين ٩-٩-١٩٩١ ومساء يوم الاربعاء ١٨-٩-١٩٩١ لأغراض تسجيل المواد التعليمية للطلبة في الفصل الدراسي الاول.

المادة ٤ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ٢١-٩-١٩٩١.

المادة ٥ - تخصص الفترة الواقعة بين صباح يوم السبت ٢٨-١٢-١٩٩١ ومساء يوم الاربعاء ١-١-١٩٩٢ لأغراض تسجيل المواد التعليمية للطلبة في الفصل الدراسي الثاني.

المادة ٦ - يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ٤-١-١٩٩٢ وحتى مساء يوم الاحد ١٢-١-١٩٩٢ م.

المادة ٧ - تبدأ عطلة نهاية الفصل الدراسي الاول صباح يوم الاثنين ١٢-١-١٩٩٢ وتنتهي مساء يوم الاربعاء ٢٩-١-١٩٩٢ م.

المادة ٨ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الثاني صباح يوم السبت ٢-٢-١٩٩٢ م.

المادة ٩ - يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني صباح يوم السبت ٢٣-٢-١٩٩٢ وحتى مساء يوم الاثنين ١-٣-١٩٩٢ م.

المادة ١٠ - ينتهي دوام الطلبة مساء يوم الاثنين ٦-٣-١٩٩٢ وينتهي دوام الهيئات التدريسية مساء يوم الاثنين ٨-٣-١٩٩٢ م.

المادة ١١ - تخصص الفترة الواقعة بين صباح يوم الاثنين ٦-٣-١٩٩٢ ومساء يوم الاثنين ٨-٣-١٩٩٢ لأغراض تسجيل المواد التعليمية للطلبة في الفصل الصيفي.

المادة ١٢ - يبدأ التدريس في الفصل الصيفي صباح يوم السبت ٢٧-٣-١٩٩٢ وينتهي مساء يوم الخميس ٢٠-٤-١٩٩٢ م.

المادة ١٣ - يعقد امتحان نهاية الفصل الصيفي صباح يوم الثلاثاء ١٨-٤-١٩٩٢ وحتى مساء يوم الخميس ٢٠-٤-١٩٩٢ م.

المادة ١٤ - يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ٩٢/٩٣ صباح يوم السبت ٢٩-٤-١٩٩٢.

المادة ١٥ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام ٩٢/٩٣ صباح يوم السبت ١٩-٩-١٩٩٢.

المادة ١٦ - تعطّل كليات المجتمع في الاعياد والمناسبات التالية :

- عيد رأس السنة الهجرية . ١ محرم
- عيد المولد النبوي الشريف . ١٢ ربيع الاول
- عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم . ١٤ تشرين الثاني
- عيد الاسراء والمعراج النبوي الشريف . ٢٧ رجب
- عيد العمى . ١ ايسر
- عيد الفطر السعيد . ٢٩ رمضان (ولادة خمسة ايام)
- عيد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية . ٢٥ آيسر
- يوم الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش . ١٠ حزيران
- عيد الاضحى المبارك . ٩ ذي الحجة لمدة خمسة ايام
- عيد جلوس الملك الحسين المعظم . ١١ آب

المادة ١٧ - للدوطين والطلبة المسيحيين ان يعطّلوا في كل من اعيادهم الدينية التالية :

- اول وثاني ايام عيد الميلاد
- رأس السنة الميلادية
- احد الشعانين
- احد واثنين عيد الفصح

وزير التعليم العالي
د. محمد الحبري

هكذا منذ انزل

تعليمات التخزين والاستثمار في المناطق الحرة
صادرة بالاستناد للمادة (٢٧) من نظام استثمار المناطق الحرة
رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٧

أحكام عامة

- مادة ١: تُحدد ساعات العمل في المنطقة الحرة خلال الفترة الواقعة ما بين شروق الشمس وغروبها، ويجوز لمدير المنطقة الحرة السماح بالعمل في غير تلك الساعات وكذلك في أيام العطلة الرسمية على أن لا يشمل ذلك السماح بإخراج البضائع من المنطقة بعد غروب الشمس أو في أيام العطلة الرسمية إلا بموافقة خاصة من مدير المنطقة الحرة ومدير الجمرات فيها مجتمعين وفي حالات استثنائية تقتضيها مصلحة العمل والمستثمرين .
- مادة ٢: أ- لا يسمح لأحد دخول المنطقة الحرة إلا بتصريح من المدير على أن يتم تفتيش الداخلين والخارجين من قبل حراس الجمارك والمنطقة الحرة .
ب- للمدير أن يمنع أي شخص من دخول المنطقة الحرة لمدة لا تزيد عن شهر ... أما إذا كانت المخالفة المركبة تستوجب المنع لمدة أطول ، فيرفع الأمر للمدير العام لتقرير السلطة التي يراها .
- مادة ٣: للجمارك الحق بالقيام بأعمال التفتيش في المناطق الحرة عن البضائع المتنوعة دخولها إليها كما يجوز لها تطبيق المستندات والكشف على البضائع لدى الاشتباه بوجود عمليات تهريب على أن يتم ذلك بالتنسيق مع إدارة المنطقة الحرة ودون المساس بحرية الاستثمار والمستثمرين داخل المنطقة الحرة .
- مادة ٤: مع مراعاة الأحكام والاستثناءات والمزايا الواردة في قانون المناطق الحرة ونظام الاستثمار والتعليمات الصادره بموجب ، تطبق في المناطق الحرة الأحكام الخاصة بالأمن والآداب والصحة والبيئة ومنع الغش والتهريب .
- مادة ٥: للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب حق مواصلة النشاط الاستثماري داخل المنطقة الحرة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المعمية .

إيداع البضائع

- مادة ٦: أ- لا يجوز ادخال أو ايداع البضائع في المنطقة الحرة إلا بترخيص من إدارة المنطقة وبمعرفة الجمارك وبوجوب وثائق أصلية أو كشوفات تحويل جمركية .
ب- يتم تسجيل وثائق التحويل الجمركية بسجل منافست الجمارك ويتم تحويل البضاعة على نفس الكشف من قبل رئيس الجمرات إلى مدير المنطقة الحرة لاستلام البضاعة وإعلامه بذلك بتزويده بنسخة من طلب الإيداع ليقيم رئيس الجمرات بإعلام مركز الدخول بوصول البضاعة إلى المنطقة الحرة تسهيلاً للتبوير .

- مادة ٧: لا يجوز ادخال البضائع التالفة أو غير الصالحة للاستهلاك إلا بموافقة المدير العام بتنسيق المدير وفي حالات استثنائية فقط ضمن الشروط والتحفظات التي يضعها بالتنسيق مع الدوائر ذات الاختصاص .
- مادة ٨: على وكلاء البواخر أن يسلموا المنطقة الحرة والمركز الجمركي فيها خلال (٧٢) ساعة من وصول وسيلة النقل (وقبل المباشرة بتفريغ حمولتها) نسخة من المنافست الأصلي وكشف بالبوالص والبيانات الخاصة ببضائع الترانزيت سواء المعنونة للمنطقة الحرة أو غير المعنونة .
- مادة ٩: على المودعين أو مطلقهم أن يباشروا دون تأخير بتفريغ وسيلة النقل وتسليم البضائع إلى المنطقة الحرة وأن لا يحتفظوا بأي قسم من البضائع المعنونة للمنطقة الحرة أو يتركوه في مكان آخر .
- مادة ١٠: يقدم طلب الإيداع على النموذج المقرر إلى مدير المنطقة الحرة للموافقة على الإيداع ، وعند الموافقة يحيله إلى مراقب المستودعات لتعيين الموقع الذي ستخزن فيه البضاعة حيث يباشر أمين المستودع المختص بعملية الاستلام على أن يراعي عند تحديد مكان التخزين أحكام المادة ٩ من النظام .
- مادة ١١: على المودعين قبل تسليم البضاعة أن يقوموا بفرز الطرود وفق ماركاتها وأرقامها خلال خمسة أيام من وصول البضاعة للمنطقة الحرة . وعند تخلفهم عن ذلك تطبق بحقهم أحكام المادة ٨ من النظام إلا إذا كان التأخير ناجم عن ظروف وأسباب خارجة عن إرادة المودع حسب تقدير المدير .
- مادة ١٢: تدون البضائع التي تدخل المنطقة الحرة وتخرج منها في السجلات الخاصة بالمنطقة الحرة والجمارك في قسم المنافست والمستودعات مع توضيح كافة المعلومات من حيث العدد والنوع والوزن وغيرها .
- مادة ١٣: أ- عند المباشرة بالاستلام يجري أولاً فرز الطرود المعطوية أو المشبوهة أو المعبوث بها ثم تُحصى وتوضع في أغلفة جديدة (على نفقة المودع) ثم ينظم بها محضر أولي يتضمن وصف كافة هذه الطرود عند ورودها مع بيان العدد والوزن وكيفية إعادة تغليفها ويعتبر المحضر الأولي جزءاً لا يتجزأ من المحضر العام ... حيث توضع بعدها هذه الطرود بفرقة المشايبة أو في أماكن معينة يمكن المحافظة عليها .
ب- بعد عملية فرز الطرود المذكورة في البند أ من هذه المادة تُحصى الطرود سليمة حسب أعدادها وأنواعها وماركاتها وأرقامها إن وجدت مع بيان عند الطرود الناقصة أو الزائدة وتوضيح كافة المعلومات بمحضر الاستلام .

هكذا عند الدخول

ج. يتم استلام البضائع وتسليمها بالكيفية التالية في حالتي الادخال والاخراج :

١. البضائع الواردة ضمن اكياس بكميات يتغير عددها والخشب والحديد وكافة بضائع الدكمه يُسمح بادخالها (لجنة) بناء على طلب خطي يقدمه المودع ويوافق عليه مدير المنطقة الحرة وتبقى هذه البضائع على مسؤولية المودع طيلة مدة تخزينها وحتى اخراجها تحت اشراف لجنة تمثل الاطراف المعنية . ويُنظم بها ملحق محضر .
٢. البضائع ذات الوحدات المتماثلة تسلم بالعدد أو الوزن على اساس العبوة .
٣. البضائع الاخرى تسلم بالعدد دون الوزن .

د. بعد اتمام التسليم على النحو المبين بالفقرات من ١ - ج من هذه المادة يُنظم محضر استلام اصولي وفق حالة البضائع عند الاستلام متضمنا كافة المعلومات المتعلقة بالبضائع ويوقع على المحضر كل من المودع او مسئله ومأمور المستودع وموظفي الجمارك بالنسبة للبضائع الواردة بحرا ويصدق مدير المنطقة الحرة . أما اذا رفض المودع توقيع المحضر فعليه ان يعترض على ذلك للمدير خلال اسبوع من تاريخ تنظيم المحضر مع بيان أسباب الاعتراض ، والا اعتبرت محتويات المحضر ملزمة له ، على انه لا يجوز اجراء أى تعديل في المحضر او اصدار ملحق له الا بناء على وقائع ثابتة وأن يكون الملحق موقعا من نفس الجهات التي وقعت على المحضر الاصيل وأن يتم تصديق الملحق من مدير المنطقة الحرة أما بالنسبة للبضائع الواردة برا فيعتبر طلب الابداع وتوقيع الاطراف المعنية عليه بمثابة محضر استلام .

مادة ١٤ ١. لا تكون المنطقة الحرة مسؤولة فيما يتعلق بالبضائع المذكورة بالفقرة ج من المادة السابقة عن اختلاف الوزن الفعلي عما هو مذكور بالوثائق المقدمة والخاصة بهذه البضائع . غير ان للمودع الحق في طلب اجراء التسليم على اساس الوزن الفعلي وفي هذه الحالة يتحمل المودع نفقات عملية الوزن .

ب. لا تكون المنطقة الحرة مسؤولة عن أى نقص في الوزن ناجم عن خصائص البضائع وطبيعتها وتأثيرها بعوامل الجو والحالات الاخرى التي تؤثر في الوزن .

ج. لا تكون المنطقة الحرة مسؤولة عن أى نقص او اختلاف في محتويات طرود البضائع اذا كانت الطرود عند استلامها في حالة ظاهرية سليمة ما لم يثبت ان العبث وقع داخل حرم المنطقة الحرة .

مادة ١٥ ١. لمدير المنطقة الحرة ان يتقل على نفقة ومسئولية اصحاب العلاقة البضائع التي يتبين انها مخالفة للبيانات المقدمة او انها مصدر خطر للبضائع المخزنة بجوارها او مضره بالصحة العامة او البيئة أو منشآت المنطقة الحرة الى أى مكان داخل المنطقة او خارجها ويبلغ المدير المودع بهذا الاجراء .

ب. للحدير ان يتخذ التدابير التي يقتضيها حسن حفظ البضائع وله ان يعيد تغليف الطرود المعطوبة وتبديل الغلافات او اصلاحها وصيانتها على نفقة المودع كلما رأى ذلك ضروريا

ج. اذا تبين ان البضاعة المودعة سريعة التلف او ان الضرر الواقع عليها او على مرهها بسببها أصبح جسيما بحسب تقدير مدير المنطقة الحرة فيجب عليه اخطار المودع بسحبها خلال فترة يحددها المدير واذا لم يتم بذلك يحق لمدير المنطقة الحرة ان يقوم ببيعها بالمزاد العلني وفق احكام النظام او اطلاقها بموجب محضر يوقع عليه الاطراف ذوي العلاقة بالمنطقة الحرة والجمارك وبنوان المحاسبه ، وللمنطقة الحرة بجميع الاحوال الحق بالعودة على صاحبها بالبدلات ونفقات الاطلاق اذا لم تكفي حصة البيع لتغطية ذلك .

مادة ١٦ ١. البضائع التي يجري التنازل عنها للمنطقة الحرة بصورة اصولية تدون في سجل خاص وتباع بالمزاد العلني وفق احكام النظام .

ب. على المودع اخراج البقايا والفضلات الناجمة عن عمليات جمع وتعبئة الطرود المنقرطة . واذا لم يتم بذلك فللمدير المنطقة الحرة الحق ببيعها وفق احكام النظام وله الحق بالعودة على المودع بنفقات جمعها وكنسها واعادة تعبئتها .

ج. بقايا البضائع التي يتعذر معرفة الارشاليات العائنه لها ومعرفة اصحابها تباع او تذف وفق احكام النظام .

اخراج البضائع

مادة ١٧ ١. يتم اخراج البضائع الى الساحة الجمركية بهدف التخليص عليها تحت أى وضع من الارضاع الجمركية ، وذلك بعد تنظيم طلب اخراج : يوضح به رقم طلب الابداع الذي سبق وأن ادخلت البضاعة بموجبه مع كافة التفصيلات المتعلقة بالبضاعة من حيث عدد الطرود والماركات والاوزان ووصف البضاعة واحجامها ونشئها وتسلم لمركز الجمرک لاتمام اجراءات التخليص عليها حسب الاصول .

ب. يتم استيفاء البدلات المترتبة على هذه البضائع للمنطقة الحرة قبل ارسالها الى الساحة الجمركية .

ج. الطرود التي يصعب تحميلها وتزليلها اكثر من مرة يشرف موظف الجمارك على تحميلها من مستودعات وساحات المنطقة الحرة ويرافقها حتى الساحة الجمركية ويتم التخليص عليها وهي محملة على ظهر السيارات .

هنا عند الدخول

مادة ١٨ أ. يسمح بنقل البضائع من مستودعات وساحات المنطقة الحرة الى الاماكن المواجهة للمستثمرين بعد استيفاء جميع ما هو مستحق للمنطقة الحرة على هذه البضائع ويجرى النقل على نفقة ومسؤولية المستأجر أو المودع وذلك بعد تقديم (تصريح نقل) على النموذج المقرر يوافق عليه مدير المنطقة الحرة على أن يتم الاشارة الى ذلك في قيود وسجلات المنطقة الحرة .

ب. يُسمح بنقل البضائع من الاماكن المأجورة الى مستودعات وساحات المنطقة الحرة وفق الترتيب المشار اليه بالفقرة (أ) من هذه المادة بالإضافة الى الضمانات والتأمينات التي يراها المدير ضرورية .

بضائع الترانزيت

مادة ١٩ أ. تنفيذا لاحكام المادة (٥) من قانون مؤسسة المناطق الحرة والمادة (٩٢) فقره (أ) من قانون الجمارك فانه لا يسمح بتخزين بضائع الترانزيت الا في المناطق الحرة ... الا أنه يجوز السماح ببقاء بضائع الترانزيت غير المعنونة للمنطقة الحرة داخل حرم ميناء العقبة لمدة لا تزيد من شهر واحد من تاريخ انزالها اذا رغب اصحابها بشحنها بالترانزيت خلال الفترة المذكورة شريطة أن يتم تسجيلها بسجل المانست بالمنطقة الحرة وأن يتم اجراء المعاملات الخاصة بها من خلال المنطقة الحرة ومركز الجمرك فيها ... وانما لم يتم شحنها خلال هذه الفترة على المودع نقلها الى المنطقة الحرة ، وانما لم يتم بذلك تقوم المنطقة الحرة بنقلها بالتنسيق مع مؤسسة الموانئ والجمارك على نفقة اصحابها الى المنطقة الحرة لتخزين فيها .

ب. تقوم مؤسسة المناطق الحرة بدفع ما يستحق على البضائع من بدلات الخدمات لمؤسسة الموانئ وتولى تسجيلها فيما بعد من المودع أو صاحب البضائع مضافا اليها ١٠% بدل خدمات لحساب مؤسسة المناطق الحرة .

التنازل

التنازل عن البضائع :

مادة ٢٠ أ. يجزى التنازل عن البضائع المودعة في المنطقة الحرة بموجب وثيقة التنازل (حسب النموذج المقرر) أمام مأمور المنافست وتصبح عملية التنازل نافذة المفعول بعد مساواة مدير المنطقة الحرة ووفق الاجراءات التالية :

أ. تُقدم وثيقة التنازل من قبل المودع أو المفوض عنه قانونا موضحا بها رقم طلب الابداع ونوع البضائع ومواصفاتها وكمياتها وكافة المعلومات اللازمة بما فيها اسم المتنازل له سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا .

ب. التنازل عن البضائع التي تعود لشخص معنوي (شركة مثلا) يجب ان يتم من قبل شخص مفوض قانونا سواء بموجب وكالة قانونية أو بموجب نصوص عقد تأسيس الشركة بحيث يتضمن كونه مفوضا بالتوقيع او ان له حق تفويض الغير .

ج. التنازل عن بضاعة تعود لشخص طبيعي أو معنوي مقيم خارج البلاد يجب ان يتم من قبل شخص يحمل وكالة قانونية مصدقة اصولا .

د. يقوم المتنازل والمتنازل له بالتوقيع على وثيقة التنازل امام مأمور المنافست الذي يقوم بالتأكد من وثيقة اثبات الشخصية لكل منهما ويدون رقمها ونوعها على وثيقة التنازل .

هـ. بعد توقيع المتنازل والمتنازل له يتم دفع بدل التنازل وفق احكام المادة (٨) من تعليمات بدلات الخدمات وبعدها يتم استيفاء كافة بدلات التخزين والبدلات الاخرى المترتبة على البضائع حتى تاريخ التنازل . أما البدلات وأية رسوم أو فواتير قد حرتب على البضائع بعد تاريخ التنازل فهي من مسؤولية المالك الجديد (المتنازل له) بما فيها بدلات التأمين .

التنازل عن المنشآت أو عن المأجور :

مادة ٢١ أ. للمدير العام بتسيب مدير المنطقة الحرة أن يوافق للمستأجر بالتنازل عن حقوقه في المأجور للغير وفقا لاحكام المادة ٧/و من تعليمات بدلات الخدمات والمادة ٢٠ من نظام الاستثمار ، وذلك خلال المدة العقدية للإيجار الا أنه بعد انتهاء هذه المدة لا يجوز للمستثمر ان يتنازل عن المنشآت التي أقامها للغير وتؤول ملكيتها للمؤسسة ... الا اذا رغب المستثمر بالاستمرار بالعمل ، فيجوز بهذه الحالة للمدير العام السماح بتحديد العقد للمدة التي يراها .

ب. لا يحق للمستأجر التنازل للغير قبل توقيع عقد الإيجار لانه لا يعتبر مستأجرا .

شركات التخليص والملاحة

مادة ٢٢ أ. لا يسمح بتقديم المنافست أو كشوفات الحموله أو طلبات ابداع البضائع للمنطقة الحرة لحساب الغير الا الى الشركات والاشخاص الذين ينطبق عليهم تعريف المودع الوارد بالمادة (٢) من النظام او المفوضين عنهم اصولا .

ب. يجوز للمدير العام الترخيص لشركات التخليص المرخصة من قبل الجمارك بتقديم طلبات ابداع واخراج البضائع واستلامها من المنطقة الحرة نيابة عن اصحابها بعد إبراز تفويض رسمي من صاحب البضائع (على النموذج المقرر) تحتويها ذلك وبين الشروط التي يقررها ، وفي هذه الحالة تكون مسؤولية تجاه المنطقة الحرة والجمارك من كافة الامور المتعلقة بالبضائع بما فيها بدلات التخزين والخدمات بالتكافل والتضامن مع صاحب البضائع .

مكتبة

ج. للمدير العام بتسيب مدير المنطقة الحرة تحديد عدد شركات التخليص التي يسمح لها بالعمل داخل المنطقة الحرة على ضوء احتياجات العمل وبالتسيق مع السلطات الجمركية .

د. تقدم شركات الملاحة وشركات التخليص كفالة بنكية للمؤسسة بقيمة (٢٠٠٠) دينار كشرط مسبق لممارسة أعمالها في المنطقة الحرة ضمانا لاية مخالفات او تجاوزات قد تصدر عنها أو عن مستخدميها وضمانا لاستيفاء بدلات أجور التخزين والخدمات التي قد تترتب على البضاعة المودعة من قبلهم نيابة عن اصحابها .

الترخيص باقامة المشاريع أحكام عامة

مادة ٢٣ لا يجوز رهن المنشآت القائمة على الأرض المأجورة سواء بالقطاع الصناعي أو التجاري أو الخدمات أو حجزها ولا تدخل في الموجودات التابعة لصاحب المشروع إلا أنه يجوز رهن الموجودات المنقولة للمستثمرين بعد تقديم الاسباب المبررة لذلك ضمن الشروط التي يقرها المدير العام .

مادة ٢٤ يُفتح بالمؤسسة سجل لتسجيل الشركات الصناعية وآخر لتسجيل الشركات التجارية وثالث لتسجيل شركات الخدمات كالتخليص والنقل والتأمين وغيرها وفقا لتعليمات يصدرها المدير العام بالتسيق مع وزارة الصناعة والتجارة .

مادة ٢٥ لا يجوز لأي مستثمر صناعي أو تجاري أو خدمات ممارسة أعماله في المناطق الحرة ما لم يكن مسجلا بسجل تسجيل الشركات بالمناطق الحرة .

مادة ٢٦ تُرسل المؤسسة صورة عن تسجيل الشركة في المنطقة الحرة الى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة لتوثيق هذا التسجيل بالسجل الخاص بالمستثمرين في المناطق الحرة لدى وزارة الصناعة والتجارة .

مادة ٢٧ تدارس المؤسسة صلاحية وزارة البلديات وفرقة التجارة والصناعة فيما يتعلق برخص البناء ورخص المين وتصديق الشهادات الخاصة بالشركات المستثمرة والمصانع داخل المناطق الحرة وأية أمور تتعلق بها .

مادة ٢٨ اذا تبين ان المستأجر قد اوقف نشاطه لمدة سنة واحدة بصورة مستمرة او ثلاث سنوات على فترات متقطعة ودون غير يفتح به المدير العام فيحق للمدير العام فسخ العقد او رفض تجديده .

مادة ٢٩ على المستأجر ان يقدم عند توقيع عقد الايجار الضمان الذي يكلل دفع الاجور في الموعد المحدد ، والتعهد بكافة شروط عقد الايجار وفق الترتيب التالي :

القطاع الصناعي : يقوم المستأجر بتقديم تعهد شخصي على النموذج المرفر .

ب. القطاع التجاري وقطاع الخدمات :

١. المستثمر الذي يقيم انشائهات في منطقتيه يكلّف بتقديم تعهد شخصي .
٢. ما عدا ذلك يكلّف المستأجر بتقديم كفالة مالية .

مادة ٣٠ يحق للمدير العام فسخ العقد في حالة تخلف المستأجر عن دفع بدلات الايجار في المواعيد المحددة في العقد او اذا اخل بأي حكم من احكامه .

مادة ٣١ على المستأجر ان يتقيد بتعليمات البنك المركزي والنوائر الرسمية الاخرى .

مادة ٣٢ المستأجر مسؤول عن جميع الاضرار الواقعة من قبله او من قبل موظفيه او مستخدميهم او بسبب منشأته أو البضاعة أو الاجهزة التي بداخل المأجور سواء للارواح والمنشآت والبضائع الاخرى داخل المنطقة ولا يعفيه من هذه المسؤولية عقيدة بقواعد الوقاية والسلامة العامة .

مادة ٣٣ يتعهد المستثمر بالتقيد التام بالوصفات الفنية التي تطلب المؤسسة تطبيقها على المنشآت القائمة على ان يتم العمل تحت اشراف الطيرية الفنية بالمؤسسة .

مادة ٣٤ اذا تخلف المستأجر عن اخلاء المأجور من جميع محتوياته عند انتهاء مدة العقد او فسخه يحق للمدير العام ان يوزع باخلاء المأجور على نفقة المستأجر وترفع محتوياته بعند برسم التخزين اليومي على حسابه في المستودعات او الساحات المائدة للمنطقة الحرة . ولا تكون المنطقة الحرة مسؤولة عن أي ضرر أو تلف يلحق بها من جراء عملية الاخلاء او النقل .

مادة ٣٥ عند فسخ العقد او انتهاء مده واذا لم ترغب المؤسسة بحيازة المنشآت التي أتاها المستأجر فعليه وخلال ستة اشهر ان يقوم باخلاء الموقع منها واذا تخلف من ذلك تقوم المنطقة الحرة بعملية اخلاء المأجور من المنشآت على نفقة وليس له في هذه الحالة حق الاعتراض والمطالبة بأي تعويض .

مادة ٣٦ تكون جميع البضائع التي تدخل المأجور في مهلة المستأجر وعلى مسؤوليته الكاملة وعليه ان يمسك السجلات والقيود وفق ما يقرره المدير العام وبالشكل الذي يسهل عملية تحقيق ومطابقة هذه السجلات على سجلات وتبين المنطقة الحرة .

ب. المستأجر مسؤول تجاه المنطقة الحرة والجوارك عن أي نقص في الارصه او اخلاف في نوع البضاعة .

مادة ٣٧ على المستأجر الزام مستخدميه وعماله حمل شارات خاصة يُحدد مدير المنطقة الحرة شكلها ومواصفاتها لحملها اثنا وجودهم داخل حرم المنطقة الحرة .

مكتبة

الترخيص باقامة المشاريع التجارية والصناعات

مادة ٣٨ أ . يقدم طلب الترخيص باقامة مشروع تجارى او مشروع خدمات لمدير المنطقة الحرة على النموذج المقرر ، حيث يرفع الطلب مع تسيياته للمدير العام للموافقة/على ان يرتفق بالطلب تأمين لا يقل عن اجرة ثلاثة اشهر .

ب . عند صدور قرار المدير العام بالموافقة يبلغ المستثمر حالا بالمبادرة باستكمال اجراءات التأجير وتوقيع عقد الايجار خلال شهر واحد من ابلاغه . وانا تخلف عن ذلك يعتبر مستكفنا ويمارس التأمين المقدم .

مادة ٣٩ . اذا كان المستأجر يبنى اقامة منشآت خاصة به فيمهل ثلاثة اشهر من تاريخ ابلاغه بموافقة المدير العام على الطلب ، لتقديم المخططات والمواصفات الفنية . ويجوز للمدير العام تنفيذها لمدة شهرين .

مادة ٤٠ . لا يجوز للمستأجر ان يخزن في المأجور بضائع تخص الغير الا أنه يجوز للمدير العام وبحالات استثنائية السماح بذلك ، وفي هذه الحالة يحق للمؤسسة استيفاء (٥٠٪) من بدلات التخزين المترتبة على هذه البضائع فيما لو كانت مخزنة بالساحات والمستودعات العامة .

الترخيص باقامة المشاريع الصناعية

مادة ٤١ أ . يقدم طلب الترخيص باقامة مشروع صناعي الى المدير العام مضمنا كافة المعلومات المبينة في النموذج المقرر بما فيها مساحة الارض اللازمة .

ب . يقدم مع الطلب تأمين نقدي لا يقل عن اجرة سنة واحدة للارض التى استجارها ... ولا يرد هذا التأمين في حالة استكفاف مقدم الطلب عن تنفيذ المشروع المبين لسي الطلب على ان يحتسب التأمين من اصل بدل الايجار في حالة الموافقة على الطلب .

ج . على ضوء مطالعة مديرية الاستشارة بالمؤسسة ومدير المنطقة الحرة المختص بحيل المدير العام الطلب الى وزارة الصناعة والتجارة للاستئناس برأيها بشأن المشروع المنسوق اقامته .

د . بعد ذلك وخلال شهر من تقديم الطلب يصدر مجلس الادارة او من ينوبه قراره بشأنه ويبلغ فئاخى العلاقة بذلك .

هـ . يُمنح طالب الترخيص مدة شهرين اعتبارا من تاريخ علمه قرار الموافقة لاستكمال اجراءات الاستكشاف وتوقيع عقد الايجار وانا تخلف عن ذلك يعتبر مستكفنا ويمارس التأمين .

و . يُمنح طالب الترخيص مدة ثلاثة اشهر لتقديم المخططات الهندسية والفنية للمناسق والمنشآت والجهيزات والآلات لدراستها . ويجوز للمدير العام تنفيذ هذه المهلة مدة ثلاثة اشهر اخرى .

ز . بعد الموافقة على المخططات الواردة بالبند (و) من هذه المادة على المستثمر ان يباشر خلال ثلاثة اشهر باقامة المنشآت ويجوز للمدير العام تنفيذ هذه المهلة ثلاثة اشهر اخرى .

ادخال المواد والادوات واللوازم من السوق المحلي

مادة ٤٢ . سندنا لاحكام الفقره هـ من المادة الرابعة من نظام الاستشارة يسمح بادخال المواد التالية :

- ١ . مواد البناء ولوازمه المحلية .
- ٢ . اثاث ولوازم المكاتب .
- ٣ . المواد الخام الوطنية .
- ٤ . المواد الأولية المصنعة .
- ٥ . الوقود اللازم لاحتياجات المستثمرين والآلات والياتهم .
- ٦ . أية مواد او لوازم محلية او مدفوعة الرسوم بهدف تغطية احتياجات المستثمرين .
- ٧ . أية لوازم ومعدات يحتاجها المستثمرون لفترة محددة لصيانة او اصلاح المكائن والآليات ومن ثم اعادةها .

مادة ٤٣ . يتم ادخال المواد المذكورة بالمادة ٤٢ وفقا لما يلي :

- ١ . يقدم صاحب العلاقة بطلب خطي (على النموذج المقرر) مبينا فيه البضاعة المراد ادخالها وقيمتها والعدد والصنف مرفقا بذلك فاتورة محلية بالنسبة للمواد من (١ - ٧) من المادة المذكورة .
- ٢ . يفتح ملف خاص لكل مستثمر تحفظ به نسخ الطلبات والفواتير التي يسمح بادخالها .
- ٣ . يجب ان لا تتجاوز قيمة المواد المدخلة المنتجة محليا ولو دخل بها مواد اجنبية عن ال (١٠٠٠) دينار للمرة الواحدة .
- ٤ . يجب ان لا تتجاوز قيمة المواد المدخلة الاجنبية المدفوعة الرسوم عن ال (٣٠٠) دينار للمرة الواحدة .
- ٥ . تدخل المواد المذكورة بالفقره (٣ ، ٤) بموجب فواتير محلية وانا زادت القيمة عن سقف المحدد يتم ادخالها بموجب بيانات صادر اصولية دون التقيد بشرط اعادة الاثمان بالعمله الاجنبية وبغض النظر عن قيمة المواد المصدرة للمناطق الحرة .
- ٦ . يشترط ان يكون الهدف من ادخال هذه المواد لتغطية احتياجات المستثمرين وليس بهدف التخزين في المناطق الحرة والتصدير فيما بعد .

هكذا من اجل

تطاع المشاغل وعمليات الصيانة

مادة ٤٤ يسمح بالمناطق الحرة بإقامة المشاغل وورش الصيانة لنرى الخبرة والامكانيات الكافية لتغطية احتياجات العمل .

مادة ٤٥ تتم عمليات الاصلاح والصيانة وفقا للاسس التالية :

١- يسمح بادخال الهياكل والعدد واللوازم أما من الاسواق المحلية او استيرادها معفاء من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى ، ويتم ادخالها بموجب طلب ايداع حسب اصول .

٢- يحفظ صاحب المشغل بسجلات لكافة اللوازم والقطع الموجودة في مشغله سواء تلك المنقوعة الرسوم او المعفاء .

٣- يسمح لاصحاب المشاغل بتركيب الاطارات والاجنحه والابواب وفرف القياية والموتورات والبطاريات والمكيفات واجهزة التبريد للبرادات (الشاحنات) وكافة القطع التي يمكن تمييزها وحصرها ، وأما القطع الصغيرة الاخرى والتي يعتبر حصرها فلا يسمح بتركيبها الا اذا كانت منقوعة الرسوم سواء كانت من المنطقة الحرة او مشتراه من السوق المحلي .

٤- لا يسمح باجراء الصيانة الا للآليات والمعدات المخزنة في المنطقة الحرة اصولا .

٥- عند تركيب أى من القطع المذكورة بالبند (٢) والتي يمكن تمييزها ، يُنظم بها طلب نقل (على النموذج المقرر) من الموقع المخزن به الى المشغل ويشار بذلك الى طلب الادخال الاصلي وقبل خروج الآلية التي ركب عليها يُنظم بهذه القطع طلب اخراج ويشار اليها على متن البيان الجمركي وطلب الايداع الخاص بالآلية . ويجزى التأكد من تركيب هذه القطع من قبل الجمارك والمنطقة الحرة بموجب محضر (على النموذج المقرر) .

مادة ٤٦ يُسمح باخراج الآليات والآلات وقطعها التي يعتبر اصلاحها داخل مشاغل المنطقة الحرة لغايات الصليح والصيانة والاعادة وفقا لما يلي :

١- يتقدم صاحب الآلية بطلب خطي (على النموذج المقرر) لسمير المنطقة الحرة ورئيس الجمرک .

٢- يتم الكشف على الآلية او الباكه من قبل المعايين الجمركي المختص وموظف من المنطقة الحرة لتعظيم محضر بنواصلها وطبيعة الاصلاح المطلوب (على النموذج المقرر) . يقوم صاحب الآلية بملء استمارة الجمارك من قبله او من قبل شركة تخليص معضده لضمان اعادة الآلية ضمن الفترة المحددة من قبل الجمارك ، على ان يتضمن التعبد ضمان الرسوم والغرامات في حالة عدم اعادتها .

٤- يتم الكشف على الآلية بعد اعادتها والتأكد من سلامة الاجزاء .

المخالفات والمصالحات

مادة ٤٧ أ- عند اكتشاف اية مخالفه لاحكام قانون المؤسسة ونظام الاستثمار فيها وأية تعليمات تصدرها يُنظم ضبط من قبل الموظف مكتشف المخالفة يشتمل على وصف كامل لتفاصيل المخالفة ويوقعه ثم يعرضه على المدير للمصادقة عليه اذا اقتنع بحيثيات الضبط .

ب- يبلغ الضبط الى الشخص المعني بالذات فانا لم يتقدم بطلب خطي خلال عشرة ايام من ابلاغه لتسوية المخالفة مصالحة يحول الضبط الى المحكمة .

ج- للمدير العام او من ينوبه في أى وقت قبل صدور الحكم القطعي من المحكمة ان يصالح عن اية دعوى او اجراءات شرع فيها ضد مرتكب المخالفة وذلك باستيفاء مبلغ لا يقل عن (٢٥%) من الغرامة التي يجوز الحكم بها من قبل المحكمة .

د- يستثنى من حق المصالحة المخالفات المشار اليها في المادة (٥) من النظام والمخالفات التي يعاقب عليها بالحبس بموجب احكام المادة (٢٦) من النظام .

هـ- تُفقد المكافآت لمكتسفي المخالفات وفق القواعد المنصوص عليها في قانون الجمارك .

احكام ختامية

مادة ٤٨ لمجلس الادارة ان يبت في أية حاله لم تعالجها هذه التعليمات .

مادة ٤٩ تعتبر هذه التعليمات نافذة اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مادة ٥٠ تُفقد تعليمات التخزين والاستثمار في المناطق الحرة المانحة بعدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٧٦) تاريخ ١٦/٨/١٩٧٩ .

مجلس ادارة مؤسسة المناطق الحرة

هنا عند الدخول

تعليمات معدلة لتعليمات تسجيل وتجديد ترخيص المركبات الصادرة بالاستناد لأحكام المادتين ٤ و ٢٨ من قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤

١ - يلغى نص المادة التاسعة من التعليمات المذكورة ويستعاض عنه بالنص التالي : -
تبقى رخص السير المعمول بها حاليا سرية المفعول الى حين انتهاء مدتها وتوضع هذه التعليمات موضع التنفيذ اعتبارا من ١-٨-١٩٩١ م .

وزير الداخلية
جودت السبول

هكذا عند الترخيص